

Distr.: General
12 July 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام 2023
28 إلى 31 آب/أغسطس 2023، نيويورك
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت
الحوار المنظم بشأن التمويل

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بالحوار المنظم بشأن التمويل الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك التقارير السنوية المنسقة عن التقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الحوارات المنظمة بشأن التمويل، ولمحة عامة عن اتجاهات الموارد، والتقدم المحرز في إطار الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025. ويرد في المرفق الأول استعراض كامل للحالة المالية لعام 2022، ويُعرض في المرفق الثاني التقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل. وفي القرار 18/2022، طلب المجلس إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم تحليل للعوامل التي أسهمت في انخفاض المساهمات في الموارد العادية، ويرد هذا التحليل في المرفق الثالث.

وفي عام 2022، بلغت قيمة ما نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من برامج 4,8 بلايين دولار، وهو أعلى مبلغ خلال عقد من الزمان، حيث حقق 95 في المائة من الأهداف البرنامجية المقررة لذلك العام. وحصل البرنامج الإنمائي من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة على رأي غير مشفوع بتحفظ للعام السابع عشر على التوالي وصنف على أنه ثاني أكثر وكالات الأمم المتحدة شفافية في مؤشر الشفافية في المعونة لعام 2022. وحقق البرنامج الإنمائي التوازن في ميزانيته المؤسسية للسنة السادسة على التوالي وزاد من حصة الموارد العادية المخصصة لبرامج التنمية.



وأدت الظروف الاقتصادية العالمية إلى انتكاس الحالة المالية للعديد من شركاء البرنامج الإنمائي في التمويل في عام 2022. وانخفضت المساهمات في الموارد العادية بنسبة 9 في المائة ولم تتجاوز حصة الموارد العادية من مجموع التمويل نسبة 12 في المائة.

ولا تزال حالة التمويل لعام 2023 وما بعده يلفها كثير من الغموض بسبب حالات تخفيض المساهمات الموجهة إلى الموارد العادية، وبسبب تغيير وجهة المساعدات وتخصيصها لحالات الطوارئ الإنسانية وتكاليف اللاجئين الموجودين في البلدان المانحة. ولا تزال الموارد العادية بالغة الأهمية بالنسبة إلى جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى دعم أكثر الفئات تهميشاً، وتلبية الاحتياجات العاجلة، وسد الثغرات الحرجة في الموارد في مجالات الخطة الاستراتيجية التي تعاني من نقص التمويل، والوفاء بوعود التنمية. وبما أن 82 في المائة من الموارد العادية تذهب إلى أقل البلدان نمواً، فإن التخفيضات ستؤثر بشكل غير متناسب على من هم أبعد عن اللحاق بالركب. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء وشركاء التمويل الاستثمار في البرنامج الإنمائي حتى يتمكن من تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ومن التغلب على الفقر والأزمات وتجنّب الكوكب مصير الدمار.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

(أ) الترحيب بالتقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2023/26) ومرفقاته، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل؛

(ب) الإشارة إلى أهمية توفير الموارد العادية بالقدر الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به، والإعراب عن القلق إزاء المستوى المنخفض الحالي للموارد العادية وأثر أي تخفيضات أخرى على قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية، واستعادة المكاسب الإنمائية التي تآكلت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمات المتعددة، والحفاظ على نظم قوية للرقابة الداخلية والمساءلة؛

(ج) التذكير بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل والمساهمات على أساس متعدد السنوات في عام 2023 وفي الأعوام المقبلة، لتمكين البرنامج الإنمائي من تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرامج بمرونة والحد من خطر الإضرار بقدرته على تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

(د) الإشارة إلى أهمية التمويل المواضيعي المرن، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتسريع البرمجة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) الترحيب بتحول البرنامج الإنمائي نحو الحافظات وتشجيع البرنامج الإنمائي على المضي في تواصله مع الدول الأعضاء من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، فيما يتعلق بالتحول من موارد مخصصة الأغراض بدرجة كبيرة إلى موارد عادية ومرنة، والتقيّد بالالتزامات المتكاملة الواردة في اتفاق التمويل.

المحتويات

الصفحة

4	أولاً - مقدمة: الحوار المنظم بشأن التمويل
4	ثانياً - اتفاق الأمم المتحدة للتمويل
10	ثالثاً - موارد دعم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
12	رابعاً - الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2022
17	خامساً - الموارد حسب مصدر التمويل
23	سادساً - الاعتبارات الاستراتيجية
25	سابعاً - استخدام أصول منظومة الأمم المتحدة
27	ثامناً - خاتمة

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولاً - استعراض سنوي مفصل للحالة المالية لعام 2022
ثانياً - التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل
ثالثاً - تحليل العوامل المسببة لانخفاض الموارد العادية

أولا - مقدمة: الحوار المنظم بشأن التمويل

1 - يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن جهود تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 والتقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل، والملاحم المالية الرئيسية لعام 2022. وقد أحرز البرنامج الإنمائي تقدما كبيرا في تنسيق تقريره عن الحوار المنظم بشأن التمويل مع تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وفي تحسين نوعية الحوارات من خلال عقد جلسات مشتركة غير رسمية مع الدول الأعضاء.

2 - وتتيح الحوارات المنظمة بشأن التمويل فرصة إجراء مناقشات بالغة الأهمية مع الدول الأعضاء بشأن تحسين السلوك المتبع في التمويل، بما يمكن البرنامج الإنمائي من تحقيق النتائج المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتتيح تلك الحوارات أيضا المجال للبرنامج الإنمائي لتقديم مبررات تتعلق بتأمين مستويات كافية من التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به، وذلك بغية تحقيق أهداف خطته الاستراتيجية واتفاق التمويل.

3 - وفي بيئة تمويل صعبة زادت الأزمات سوءا، ظل البرنامج الإنمائي يستفيد من دعم مكرس له من الشركاء. فقد تلقى البرنامج الإنمائي في عام 2022 مبلغ 4,9 بلايين دولار في صورة مساهمات سنوية، منها 591 مليون دولار من التمويل للموارد العادية. ومما يؤسف له أن هذا يمثل انخفاضا بنسبة 7 في المائة من 5,3 بلايين دولار تم تلقيها في عام 2021 ولم تتجاوز نسبة الموارد العادية 12 في المائة من مجموع الموارد. ويمكن أن يؤدي استمرار تفضيل المانحين لتخصيص المساهمات لمشاريع بيعنها، في الوقت الذي يتجه فيه البرنامج الإنمائي نحو تطبيق نهج الحافظات، إلى مزيد من التجزؤ الذي يؤثر على المواءمة الاستراتيجية والاتساق البرنامجي والفعالية والمشروعية.

4 - وتؤكد التحديات العالمية المستمرة المتعددة الأبعاد أهمية التعاون الإنمائي والاستجابة المتعددة الأطراف. ومن المهم للغاية أن تواصل الدول الأعضاء العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة لضمان التمويل المستدام، وحماية الاستثمارات في التنمية المستدامة، ودعم المنظومة في التصدي للتحديات العالمية، والوفاء بالالتزامات اتفاق التمويل.

ثانيا - اتفاق الأمم المتحدة للتمويل

5 - اتفاق التمويل التزام مشترك بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين طريقة تمويل المنظومة وتحقيق النتائج. ويستند اتفاق التمويل إلى فرضية مؤداها أن التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به، عندما يقترن بتعزيز الشفافية والمساءلة، شرط مسبق لتمكين المنظومة من العمل على نحو أكثر تعاونا وفعالية وكفاءة. وفي ظل ازدياد الاحتياجات الإنمائية والإنسانية، يكتسي الوفاء بهذه الالتزامات أهمية بالغة لضمان قدرة المنظومة على دعم البلدان في التصدي للتحديات المعقدة ووضعها على المسار الصحيح المفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

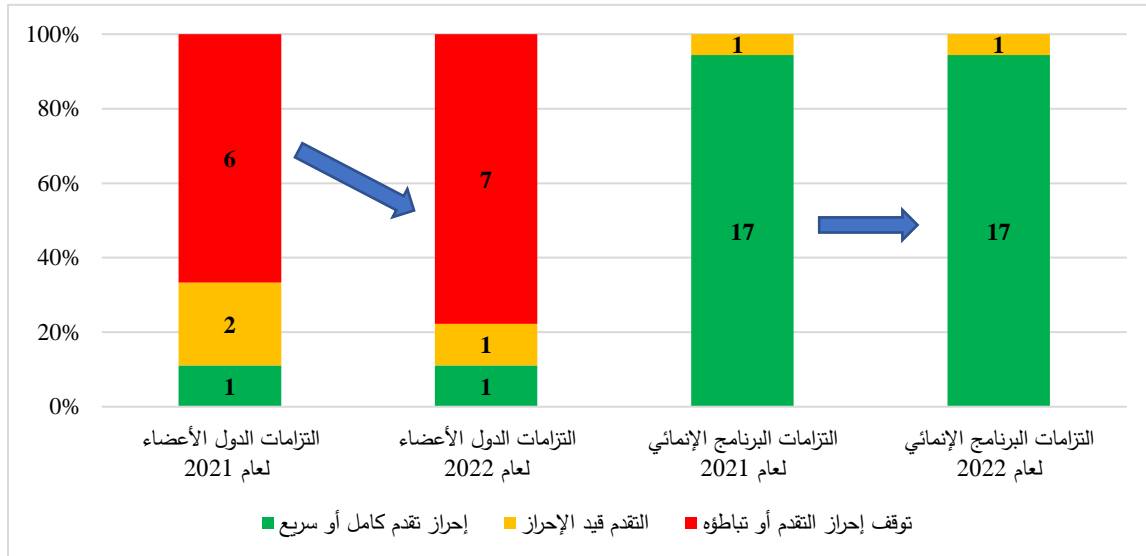
تتبع التزامات اتفاق التمويل

6 - تظهر أربع سنوات من تنفيذ اتفاق التمويل صورة متباينة المعالم. ففي حين أحرز تقدم بشأن 83 في المائة من التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بلغت الحصة المماثلة للدول الأعضاء

48 في المائة فقط. وفيما يتعلق بالالتزامات التي تتولى الوكالات تتبعها والإبلاغ عنها، أوفى البرنامج الإنمائي بنسبة 94 في المائة من التزاماته، ولكنه لاحظ إحراز تقدم بشأن 22 في المائة فقط من التزامات الدول الأعضاء المتعلقة بالبرنامج الإنمائي (انظر الشكل الأول). وينعكس ببطء إحراز الدول الأعضاء تقدماً في الوفاء بالتزاماتها في انخفاض حصة التمويل المرن المنتظم والمواضعي، وانخفاض عدد المساهمين، وانخفاض التزامات التمويل المتعدد السنوات. وهذا الاتجاه، إن لم يُعكس مساره، سيؤثر سلباً على عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحد من الفقر وفي البيئات الهشة، وعلى جهوده الرامية إلى الحفاظ على مستويات عالية من الشفافية والمراقبة والمساءلة. ويقدم المرفق الثاني تفاصيل التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي مؤخراً في ضوء الالتزامات الخاصة به بموجب اتفاق التمويل.

الشكل الأول

التقدم المحرز في التزامات اتفاق التمويل لعام 2022



مواءمة التمويل مع متطلبات الخطة الاستراتيجية

7 - في ظل واقع التمويل الحالي المحفوف بالصعاب، شهد البرنامج الإنمائي انخفاضاً في المساهمات الموجهة إلى الموارد العادية والموارد الأخرى في عام 2022. ويتعارض هذا الاتجاه المقلق مع الطموح المعرب عنه في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وظل التوازن معتلاً بين الموارد العادية والموارد الأخرى. وظلت الموارد العادية تشكل 12 في المائة فقط من مجموع التمويل في عام 2022، أي أقل بكثير من الهدف المتوخى في اتفاق التمويل، وهو 30 في المائة. ويلاحظ هذا الاختلال بين الموارد العادية والموارد الأخرى على نطاق المنظومة وإن كانت حالة البرنامج الإنمائي أشد خطورة.

8 - وإلى جانب الانخفاض في حجم المساهمات، انخفض عدد الدول الأعضاء المساهمة في الموارد العادية إلى 39 دولة، أي أقل بأربع دول عما كان عليه الأمر في عام 2021⁽¹⁾. وانخفضت أيضاً حصة المساهمات المحصّلة من خلال الاتفاقات المتعددة السنوات من 37 في المائة في عام 2021 إلى

(1) قدمت حكومات الاتحاد الروسي وبلغاريا والجمهورية السلوفاكية وساموا وغيانا والمملكة المتحدة مساهمات في عام 2021 ولم تقدم مساهمات في عام 2022. وقدمت حكومتا إسبانيا والكويت مساهمات في عام 2022 ولم تقدم مساهمات في عام 2021.

33 في المائة في عام 2022. ويحدث هذا على الرغم من الجهود المتضافرة للدعوة إلى تمويل مرن ويمكن التنبؤ به، وتحسين وضوح الرؤية للمساهمين. ويواصل البرنامج الإنمائي الدفاع بشدة عن التمويل الجيد ويضاعف الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المساهمين في الموارد العادية. ويشكل تعزيز التفاعل مع الداعمين التقليديين وزيادة الدعم المالي والسياسي من الشركاء الاستراتيجيين الجدد ركيزتين أساسيتين في استراتيجية تعبئة الموارد المؤسسية، إلى جانب النسخة الثالثة من حملة #PartnersAtCore التي تركز على تعميق الدعوة لدى المساهمين في الموارد العادية على المستوى القطري.

9 - ونوافذ التمويل هي الأدوات الرئيسية للبرنامج الإنمائي لتلقي التمويل المواضيعي المرن، وهي مكمل حاسم للموارد العادية. وفي حين ارتفعت حصة الموارد الأخرى الموجهة من خلال نوافذ التمويل من 2 في المائة في عام 2021 إلى 3 في المائة في عام 2022، فهي ما زالت دون نسبة 5 في المائة المستهدفة؛ ولا تزال حصة المساهمات المخصصة لأغراض بعينها تفوق المساهمات المرنة. وما زال البرنامج الإنمائي يساوره القلق إزاء هيمنة التمويل المخصص للأغراض بدرجة كبيرة وتحويل التمويل من الموارد العادية إلى نوافذ التمويل.

10 - وبلغت حصة المساهمات في الموارد الأخرى المقدمة إلى المنظومة من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات 12,3 في المائة في عام 2021، متجاوزة الهدف المتوخى في اتفاق التمويل، وهو 10 في المائة. ومع ذلك، استمرت حصة المساهمات في الموارد الأخرى للبرنامج الإنمائي من التمويل الجماعي في الانخفاض، حيث انتقلت من 7 إلى 5 في المائة بين عامي 2021 و 2022. وتناقش المساهمات المقدمة من التمويل الجماعي إلى البرنامج الإنمائي بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس.

11 - ولا يزال البرنامج الإنمائي يشعر بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في الانتقال من التمويل المخصص بصرامة إلى التمويل المرن. ومن الصعب على البرنامج الإنمائي أن يتصدى بفعالية للتحديات الإنمائية المتزايدة التعقيد بسبب بطء التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل وواقع التمويل غير المواتي. وعلى وجه التحديد، لن يكون تمويل البرنامج الإنمائي متوافقا بشكل جيد مع أهدافه الاستراتيجية ما دامت 85 في المائة من الموارد لا تزال مخصصة لمشاريع بعينها.

12 - ولمواجهة هذا الواقع، كثف البرنامج الإنمائي تفاعلاته السياسية والاستراتيجية مع الجهات المانحة الرئيسية المساهمة منذ أمد طويل ومع شركاء استراتيجيين جدد لتعبئة تمويل مرن ومنع المزيد من التخفيضات في المساهمات الموجهة إلى الموارد العادية. وقدم البرنامج الإنمائي عروضاً مواضيعية لتعبئة تمويل مرن للمجالات ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية. ولزيادة تحفيز الشركاء، يعمل البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق المشاركة في الحوارات الموضوعية بشأن نوافذ التمويل بما يتجاوز الشركاء المساهمين، وتحسين القدرة على التواصل على الصعيدين القطري والإقليمي، وتعزيز التخطيط القائم على النتائج. إن التحول إلى تطبيق نهج الحافظات بدأ يترسخ، ولكن يجب تمويله لكي يكون فعالاً. وفي عام 2022، قام 40 مكتباً وفريقاً قطرياً، بدعم من مختبرات تسريع الأثر الإنمائي، بتطبيق نهج الحافظات، وهو نهج يراعي اتساع نطاق منظومات إنمائية بأكملها وتعقدها ويسعى إلى الاستفادة من الابتكار في إحداث تغييرات كبرى ودائمة.

13 - وقد رفع البرنامج الإنمائي في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 من سقف طموحه للدفع قدماً بتغييرات محدثة للتحويل ولإبقاء الأمل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومع ذلك، سيكون

من الصعب تحقيق ذلك دون تغييرات ملحوظة في السلوك التمويلي للشركاء بغية ضمان تمويل كاف ومرن ويمكن التنبؤ به.

التعجيل بتحقيق النتائج على أرض الواقع من خلال تعميق الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة

14 - لا يزال تكثيف التعاون وتحقيق النتائج المشتركة من أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث واصل البرنامج القيام بتحليلات وتدخلات مشتركة من خلال الشراكات والتعاون المكثف داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخارجها. ففي عام 2022، خصصت نسبة 11 في المائة من نفقات الموارد الأخرى للبرامج المشتركة، وهي نسبة أعلى قليلاً مما كان عليه الأمر في عام 2021⁽²⁾.

15 - وأظهر التعاون الملحوظ في المجالات الحاسمة دور البرنامج الإنمائي داخل منظومة تتجاوز مجموع الأجزاء المكونة لها. فعلى سبيل المثال، قاد البرنامج الإنمائي عملية وضع وتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة في 86 بلدا دعماً للنهوض بتمويل أهداف التنمية المستدامة، مما أدى إلى إطلاق العنان لمصادر تمويل جديدة، وتوسيع فرص الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وغيرها، وربط أطر التمويل بجهود السياسات الوطنية، من قبيل المساهمات المحددة وطنياً في تدابير التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. وفي عام 2022، تم استعراض 44 تحليلاً قظرياً مشتركاً و 40 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للتوصل إلى فهم مشترك للجوانب الناجحة، واستخلاص الدروس المستفادة، وتحديد التحديات ومجالات التحسين الرئيسية. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج دعم العمل المبكر للإطار العالمي للتنوع البيولوجي، الذي يشمل 140 بلداً، لتسريع وتيرة التأهب والإجراءات المبكرة لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

16 - وقد حرص البرنامج الإنمائي على الموازنة الكاملة لبرامجه القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وجميع البرامج القطرية الـ 35 التي عرضت على المجلس التنفيذي في عام 2022 ووافق عليها تركزت على الأولويات الوطنية وتتماشى تماماً مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وعلى الجانب البرمجي، فإن جميع هذه البرامج الـ 35 متوائمة تماماً من حيث المضمون والتسلسل مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وحائزة على الاعتماد المطلوب من المنسقين المقيمين. وبرهن البرنامج الإنمائي على التزامه بالتنفيذ الكامل لإطار الإدارة والمساءلة على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال السياسات والآليات والتوجيهات المؤسسية. وترد تفاصيل هذه السياسات والآليات والتوجيهات في المذكرة الإعلامية السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المعلومات المستكملة عن جهود التنفيذ المتعلقة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

17 - وواصل البرنامج الإنمائي، في إطار التزاماته تجاه مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الإسهام في تقاسم التكاليف بأكثر من إسهام أي كيان منفرد من كيانات المنظومة الإنمائية: 10,6 ملايين دولار في عام 2022. وجمع البرنامج مبلغاً إضافياً قدره 8,8 ملايين دولار من ضريبة التنسيق المحددة نسبتها في 1 في المائة باعتبار ذلك "تمويلاً عابراً" للصندوق الاستئماني المحدد الغرض، ليصل المبلغ الذي وجهه البرنامج الإنمائي إلى الصندوق الاستئماني في عام 2022 إلى 19,4 مليون دولار. ولا يزال البرنامج الإنمائي ملتزماً التزاماً تاماً بدعم نظام للمنسقين المقيمين كامل التمويل. ومع ذلك، فمع انخفاض مستويات

(2) تجدر الإشارة إلى أن منظومة الأمم المتحدة، من خلال مكتب التنسيق الإنمائي، تضع تعريفاً مشتركاً للأنشطة المشتركة يشمل المجموعة الكاملة من الجهود التعاونية التي من شأنها أن تسمح بإجراء مقارنات على نطاق المنظومة.

المساهمات الموجهة للموارد العادية، فإن أي زيادة في تقاسم تكاليف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ستؤثر بشكل كبير على قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق أهداف خطته الاستراتيجية بأكملها. ومن ثم فإن الدفع نحو تأمين تمويل مستدام لنظام المنسقين المقيمين ينبغي أن يأخذ في الاعتبار النظر في التمويل العام لمنظومة الأمم المتحدة على النحو المبين في اتفاق التمويل.

الالتزام بالشفافية وإبراز الدور والمساءلة

18 - ظل البرنامج الإنمائي منذ عام 2016 جهة رائدة في مجال الشفافية، حيث ينشر المعلومات عن المسائل المالية والمشتريات والبرامج، بما في ذلك تقارير التقييم ومراجعة الحسابات، وذلك على المواقع الشبكية العامة. ويقود البرنامج الإنمائي جهود التوعية مع البلدان الشريكة ووكالات الأمم المتحدة لدعم معيار الشفافية في المعونة وجعله ذا صلة بتخطيط التنمية الوطنية، وإدارة المالية العامة، والمساءلة المتبادلة، وغير ذلك من العمليات على الصعيد القطري.

19 - ويقر موجز التمويل الخاص بالبرنامج الإنمائي بجميع شركاء التمويل، مع تسليط الضوء على المساهمين في الموارد العادية والصناديق المواضيعية وصناديق التمويل الجماعي. وتحظى المساهمات في الموارد العادية أيضا بالاعتراف من خلال حملة وسائط التواصل الاجتماعي #PartnersAtCore ورمز التعريف الخاص بها. ويقر التقرير السنوي عن نوافذ التمويل والبوابة الإلكترونية بالمساهمين في الصناديق المواضيعية. وتتيح البوابة المتعلقة بالشفافية الخاصة بالبرنامج الإنمائي للجمهور الوصول المفتوح والشامل إلى البيانات المتعلقة بأكثر من 200 مشروع من مشاريع البرنامج الإنمائي، مشفوعة بروابط تحيل إلى صفحات موجزة تعرف بكل جهة من الجهات المانحة.

20 - وفي عام 2022، تعاون مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة على إجراء 60 تقييما مشتركا. واشترك مكتب التقييم المستقل مع دائرة التقييم المستقل التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في إصدار ورقة من سلسلة تأملات (Reflections) بشأن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وعلى الصعيد العالمي، قام البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتقييم آلية الأمن المناخي. وعلى الصعيد القطري، تعاون البرنامج الإنمائي مع اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب المنسق المقيم في تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في كوستاريكا، للفترة 2018-2022. وشارك مكتب التقييم المستقل في إجراء تقييمين على نطاق المنظومة، وجميع خطط التقييم والتقارير التي يعدها البرنامج الإنمائي والردود الإدارية التي يقدمها متاحة لعامة الجمهور.

زيادة أوجه الكفاءة

21 - يقوم البرنامج الإنمائي بانتظام بإطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات بشأن دعمه لإحراز تقدم في خطة الأمين العام المتعلقة بالكفاءة. وساعد البرنامج الإنمائي، في إطار مساهمته في جهود إصلاح المنظومة، في تحقيق هدف تنفيذ استراتيجيات تسيير الأعمال في 131 بلدا، وفي التعجيل بالتعاون في مجال إدارة سلسلة الإمداد، وتعهد المنصة الإلكترونية، وتعميم أحكام مبادئ "الاعتراف المتبادل". وفي عام 2022، كانت 78 في المائة من مباني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقع داخل مبان مشتركة للأمم المتحدة، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة 50 في المائة المستهدفة. وبشكل عام، حقق البرنامج الإنمائي مكاسب ناتجة عن زيادة

الكفاءة في عام 2022 بلغت قيمتها 24,4 مليون دولار، تألفت بشكل أساسي من 7,1 ملايين دولار في صورة مكاسب في الكفاءة خاصة بكل كيان و 17,1 مليون دولار في صورة مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة تحققت من خلال تنفيذ استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الخاصة بتسيير الأعمال.

22 - وقد عززت الاستثمارات المؤسسية الاستراتيجية منذ عام 2018 قدرة البرنامج الإنمائي على مواجهة التحديات المعقدة. فعلى مدى السنوات الأربع الماضية، استثمر البرنامج الإنمائي على نطاق واسع في عمليات إدارة المخاطر وبذل العناية الواجبة لمواجهة تحديات الخطة الاستراتيجية. ويواصل البرنامج الإنمائي الاستثمار في التحسينات المؤسسية، والتعلم في إطار المؤسسة، والرقابة والمساءلة، وكل ذلك يُدعم بالموارد العادية. وأصبحت المنصة الجديدة لمراد المؤسسة Quantum التي بدأ تشغيلها في البرنامج الإنمائي وسبع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة في عام 2022 أهم تحول تشغيلي رقمي منذ ما يقرب من 20 عاما، إذ وُحِّدَت العمليات المؤسسية، من عمليات الشراء وشؤون الموارد البشرية إلى إدارة المشاريع. ومكنت منصة Quantum من إنجاز قرابة 3 000 من العمليات المؤسسية بطريقة آلية مع ضمان الامتثال للمعايير الحديثة فيما يتعلق بخصوصية البيانات. والعمل متواصل حاليا في ترشيح العمليات والنظم المؤسسية من خلال ضمان استقرار وكفاءة الخدمات المشتركة المجمع. ويستضيف البرنامج الإنمائي أكبر شبكة من مراكز الخدمات التي لا تغيب عنها الشمس في منظومة الأمم المتحدة، لتوفير الدعم لمكاتبه في أكثر من 170 بلدا وإقليما، فضلا عن 85 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، مما يسمح له بتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء عبر مناطق زمنية مختلفة مع تحقيق أقصى ما يمكن من الفعالية والكفاءة التشغيلية.

اتباع نهج منسق إزاء الحوارات المنظمة بشأن التمويل واتفاق التمويل

23 - أحاط البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة علماً بالطلبات المقدمة من مجالسها التنفيذية لزيادة تحسين نوعية الحوار المنظم بشأن التمويل، فقامت بتنسيق تقاريرها عن الحوار المنظم بشأن التمويل، واتفقت على منهجيات لتحسين قابلية المقارنة، وحسنت عملية تحليل حالات نقص الموارد.

24 - وعمّق البرنامج الإنمائي تعاونه مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث أجرى معها تحليلات مشتركة وتبادل معها التجارب وعقد حوارات غير رسمية مع الدول الأعضاء على أساس منتظم منذ عام 2019. وكان أحدث حوار مشترك من الحوارات المنظمة بشأن التمويل في أيار/مايو 2023، وتناول ما يلي: (أ) الدور الحاسم للموارد العادية في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ (ب) مواصلة الجهود الرامية إلى تنويع قاعدة الجهات المانحة؛ (ج) أسباب انخفاض التمويل من الموارد العادية وعواقب ذلك؛ (د) استكشاف السبل الكفيلة بمساعدة الدول الأعضاء على تحسين نوعية وكمية مساهماتها في الموارد العادية. وما زال من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تقي الدول الأعضاء بالتزاماتها الواردة في اتفاق التمويل وأن تبذل جهودا مماثلة لتلك التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ ما عليها من التزامات.

ثالثاً - موارد دعم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025

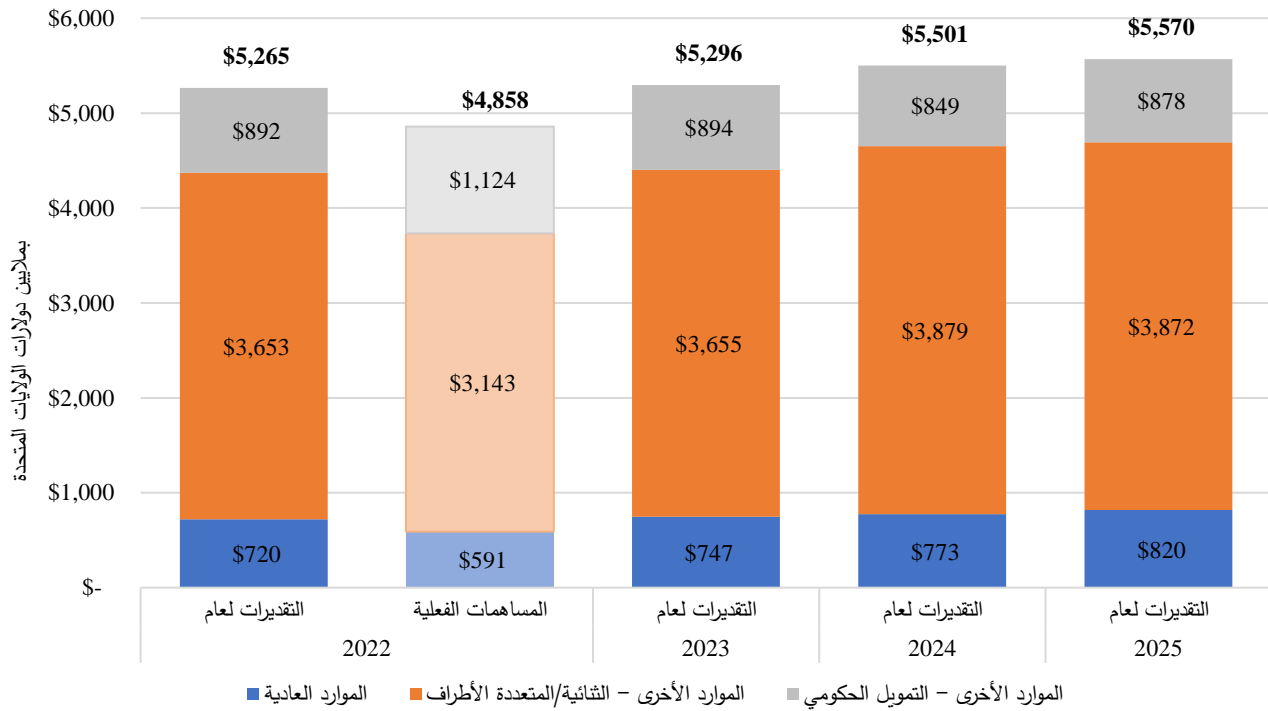
25 - توقعت خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة (DP/2021/29)، التي حددت الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، أن يبلغ مجموع المساهمات 21,6 بليون دولار (3,0 بلايين دولار من الموارد العادية و 18,6 بليون دولار من الموارد الأخرى).

26 - ومقارنة بتقديرات المساهمات المقررة البالغة 5,3 بلايين دولار لعام 2022، حُصّل البرنامج الإنمائي 92 في المائة من المبلغ المقرر، حيث تلقى 4,9 بلايين دولار تشمل 0,6 بليون دولار من الموارد العادية، و 1,1 بليون دولار من التمويل الحكومي، و 3,2 بلايين دولار من المساهمات الثنائية/المتعددة الأطراف. وتجاوز التمويل الحكومي تقديرات المساهمات بنسبة 26 في المائة، مما يدل على استمرار التزام البلدان المستفيدة من البرامج إزاء البرنامج الإنمائي.

الشكل الثاني

المساهمات المتوقعة للفترة 2022-2025 والمساهمات الفعلية لعام 2022*

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

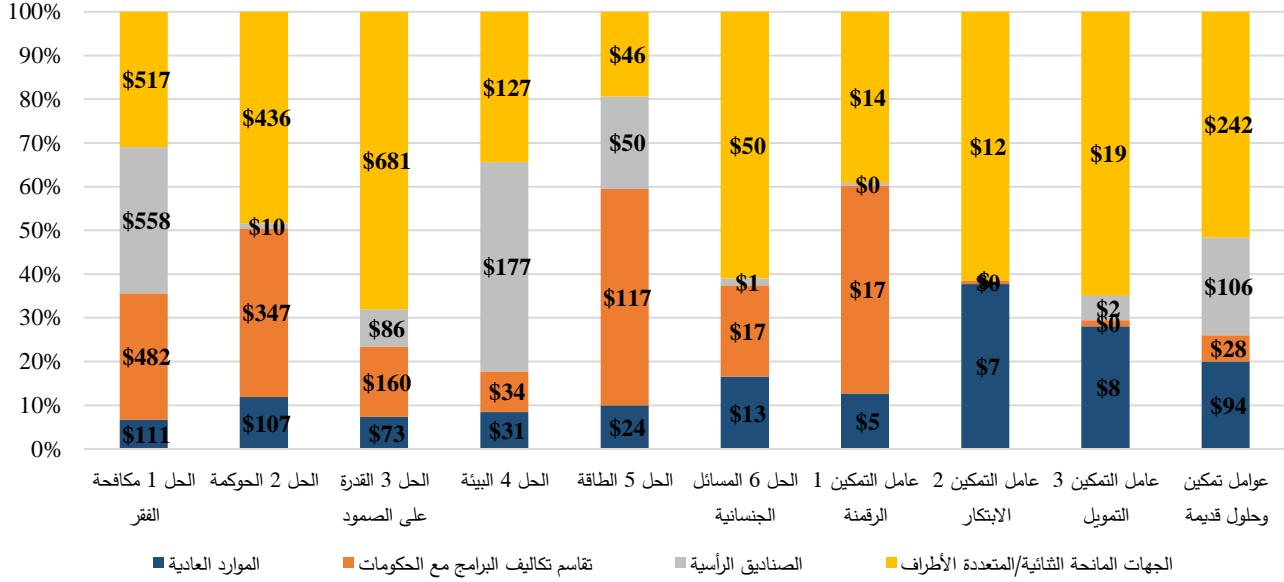


* لا تشمل خدمات الدعم المستردة التكاليف (76 مليون دولار).

27 - في ظل توزيع تنفيذ البرامج بقيمة 4,8 بلايين دولار على نطاق الحلول الستة المميزة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 ومن خلال عوامل التمكين الرئيسية - الرقمنة والابتكار الاستراتيجية وتمويل التنمية - التي تزيد من النطاق والتأثير المحتملين لتحقيق المزيد، كانت النتائج الجيدة واضحة على صعيد جميع الحلول الستة المميزة.

النفقات البرنامجية بحسب الحل المميز وقناة التمويل، لعام 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



28 - في عام 2022، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلاله استثماره 1,7 بليون دولار في الحد من الفقر، 25 مليون شخص في الحصول على خدمات الصحة والتعليم والمياه وغيرها من الخدمات الأساسية الضرورية لرفاه الإنسان. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى 47 بلدا من أجل تحسين الحماية الاجتماعية، وإلى 44 بلدا من أجل زيادة جودة الخدمات الأساسية وتوسيع نطاقها.

29 - ومكن استثمار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحوكمة من تسجيل 27 مليون ناخب جديد، أكثر من نصفهم من الإناث؛ ومكنت التغييرات التشريعية والحلول الرقمية في 40 بلدا من تمتيع 3,3 ملايين شخص بالهوية القانونية وأتاحت لهم خيارات من قبيل التصويت والتملك.

30 - وأدى استثمار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البالغ بليون دولار في القدرة على الصمود إلى استعادة 11 مليون شخص من فرص العمل وتحسين سبل العيش في حالات الأزمات أو ما بعد الأزمات. وفي اليمن حصل ما يقرب من 3,9 ملايين شخص على خدمات التعليم والصحة والمياه وغير ذلك من الخدمات الأساسية.

31 - وحشدت حافظة البرنامج الإنمائي البيئية، التي تبلغ مواردها 3,9 بلايين دولار، ما قدره 15,1 بليون دولار من الأموال العامة والخاصة الإضافية لمواجهة الأزمة التي تواجه كوكب الأرض.

32 - وبفضل استثمار البرنامج الإنمائي في الطاقة، تمكن 4,6 ملايين شخص من الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ومستدامة.

33 - وفي عام 2022، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لأكثر من 90 بلدا في القضاء على العنف الجنساني، بينما نفذ 46 بلدا حلول التعافي القائمة على الوعي بالمخاطر والمراعية للمنظور الجنساني.

- 34 - وبفضل البرامج التي نفذها البرنامج الإنمائي في عام 2022، تمكن 7 ملايين شخص آخرين من الاستفادة من التكنولوجيات والخدمات الرقمية للحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، ولأغراض التحقق من صحة المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت، ولتحسين ظروف حياتهم من أوجه أخرى. ودعمت شبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابعة للبرنامج الابتكارات في 115 بلدا، وذلك في مجالات منها تحسين جودة الهواء، ودعم حقوق الإنسان، وتعزيز الأمن الغذائي. ومن خلال شراكاته مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات الأعمال التجارية، يتيح البرنامج الإنمائي إمكانات جديدة لتمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال إصدار السندات، وخرائط الاستثمار، والإصلاحات الضريبية، وتمويل التأمين.
- 35 - وترد في التقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/2023/14) مناقشة تفصيلية للنتائج التي تحققت في إطار كل حل من الحلول المميزة.

رابعا - الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2022

- 36 - في عام 2022، بلغ مجموع الإيرادات، بما في ذلك التبرعات، 5,3 بلايين دولار، بما يمثل نقصانا قدره 315 مليون دولار (6 في المائة) مقارنة بعام 2021. وبلغت التبرعات 5,0 بلايين دولار، بما يمثل نقصانا قدره 306 ملايين دولار (6 في المائة) مقارنة بعام 2021. ويعزى الانخفاض في التبرعات إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من الموارد العادية والمساهمات المقدمة في إطار تقاسم التكاليف.
- 37 - وبلغ مجموع المصروفات 5,3 بلايين دولار، بما يمثل نقصانا قدره 38 مليون دولار (1 في المائة) مقارنة بعام 2021. وبلغت مصروفات البرامج 4,6 بلايين دولار، بانخفاض قدره 19 مليون دولار (1 في المائة) عن عام 2021.
- 38 - وبطرح مجموع المصروفات من مجموع الإيرادات يبقى عجز قدره 25 مليون دولار، مقارنة بفائض قدره 252 مليون دولار في عام 2021. ويعزى الانخفاض إلى تلقي البرنامج الإنمائي التمويل على أساس دوري، أي أن الإيرادات المتأتية من الاتفاقات المتعددة السنوات المبرمة مع الجهات المانحة تسجل بالكامل عند توقيع تلك الاتفاقات، شريطة استيفاء معايير معينة. غير أن الإنفاق لا يتاح للبرنامج الإنمائي إلا بعد تلقي النقد من الجهات المانحة.
- 39 - وكانت الميزانية المؤسسية لعام 2022 متوازنة بشكل تام للسنة السادسة على التوالي.
- 40 - وخصص في عام 2022 ما نسبته 69 في المائة من الموارد العادية لبرامج التنمية (66 في المائة في عام 2021)، ونسبة 31 في المائة للأنشطة المؤسسية (34 في المائة في عام 2021). وتعكس الزيادة قرار البرنامج الإنمائي بزيادة مخصصات برامج التنمية لعام 2022 إلى جانب التدابير المتخذة لاحتواء تكاليف الأنشطة المؤسسية. وتتراوح النسبة المقررة للأنشطة البرنامجية إلى الميزانية المؤسسية في خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 من 68 إلى 32 في المائة.
- 41 - وفي الإجمال، استُخدم في عام 2022 من كل دولار من المصروفات ما مقداره 91 سنتا في برامج وخدمات الغاية منها تحقيق نتائج إنمائية، دون تغيير عما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وكل دولار أنفق على البرامج من الموارد العادية أدى إلى حشد تمويل قدره 10 دولارات من الموارد البرنامجية الأخرى.

الجدول 1

الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2021-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية للتغير	الزيادة/(النقصان)	2021	2022	
(6 في المائة)	(315)	5 637	5 322	الإيرادات ^(أ)
(1 في المائة)	(38)	5 385	5 347	المصروفات ^(ب)
(110 في المائة)	(277)	252	(25)	صافي الإيرادات
(2 في المائة)	(329)	15 151	14 822	الأصول
(14 في المائة)	(501)	3 574	3 073	الخصوم
1 في المائة	172	11 577	11 749	صافي الأصول
تتألف من:				
1 في المائة	165	11 275	11 440	الرصيد المتراكم ^(ب)
3 في المائة	7	302	309	الاحتياطيات ^(ج)
1 في المائة	172	11 577	11 749	

(أ) حسبت مبالغ الإيرادات والمصروفات بعد خصم مبلغ استرداد التكاليف الداخلية، وقدرهما 270 مليون دولار في عام 2022 و 261 مليون دولار في عام 2021.

(ب) يشمل مجموع الفوائض المتراكمة في عام 2022 البالغ 11,4 بليون دولار ما يلي:

- 5,1 بلايين دولار من الحسابات غير النقدية المستحقة القبض، منها 4,7 بلايين دولار من الفوائض المتراكمة التي تمثل أموالاً سيتم برمجتها في السنوات المقبلة. وهذه الأموال غير متاحة للبرمجة حالياً.
- 978 مليون دولار من النقدية والاستثمارات لحافظتي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ونهاية الخدمة مرصودة لأغراض محددة وغير متاحة للبرمجة.

(ج) عند حساب الاحتياطيات التشغيلية لعام 2022، حُول مبلغ صاف قدره 8 ملايين دولار من الفوائض المتراكمة، يظهر أعلاه على أنه 7 ملايين دولار بسبب تقريب الأرقام. وقد أنشأ مجلس إدارة البرنامج الإنمائي (المجلس التنفيذي حالياً) الاحتياطي التشغيلي في عام 1979 لضمان توفر السيولة الكافية للبرنامج بتمويل هذا الاحتياطي من خلال صيغة محددة تُحسب سنوياً.

وكانت المبالغ قبل الخصم كما يلي: مجموع الإيرادات: 5 592 مليون دولار في عام 2022؛ 5 898 مليون دولار في عام 2021

مجموع المصروفات: 5 618 مليون دولار في عام 2022؛ 5 646 مليون دولار في عام 2021

المساهمات السنوية⁽³⁾

42 - تحسب المساهمات السنوية لتوفير معلومات بهدف الموازنة مع السياسات السابقة لإثبات الإيرادات فيما يتصل بالمساهمات، وهي تمثل النقدية الواردة في سنة الإبلاغ، مضافاً إليها المبالغ المستحقة القبض في سنة الإبلاغ.

(3) في عام 2019، قام البرنامج الإنمائي بتقريب سياسته المحاسبية بشأن الإيرادات (من المعاملات غير التبادلية) وفق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23. وابتداءً من تلك السياسة، يسجل البرنامج الإنمائي القيمة الكاملة لاتفاقات التمويل عند توقيعها، حتى عندما لا تكون الأموال النقدية قد وردت فيما يخص أغلبية الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات. وتُعيّد أية مبالغ نقدية غير محصلة ترتبط باتفاقات التمويل كمبالغ مستحقة القبض. وبموجب النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُسمح للبرنامج الإنمائي بالإففاق في حدود المبلغ النقدي المستلم لا غير؛ ومن ثم، تُعرض "المساهمات السنوية" للموازنة مع السياسات السابقة لإثبات الإيرادات فيما يتصل بالمساهمات (أي النقدية الواردة في سنة الإبلاغ، مضافاً إليها المبالغ المستحقة القبض في سنة الإبلاغ)، حيثما انطبق ذلك في هذه الوثيقة.

43 - وقد انخفضت المساهمات السنوية بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 4,9 بلايين دولار في عام 2022، بعد أن كانت 5,3 بلايين دولار في عام 2021. وانخفضت المساهمات السنوية في الموارد العادية بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 591 مليون دولار، بعد أن كانت 648 مليون دولار في عام 2021 كما هو موضح في الشكل الرابع أدناه. وانخفضت المساهمات السنوية في الموارد الأخرى بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 4,3 بلايين دولار بعد أن كانت 4,7 بلايين دولار في عام 2021. ويبين الجدول 2 أدناه توزيع الإيرادات، بما في ذلك المساهمات السنوية.

الجدول 2

إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2022

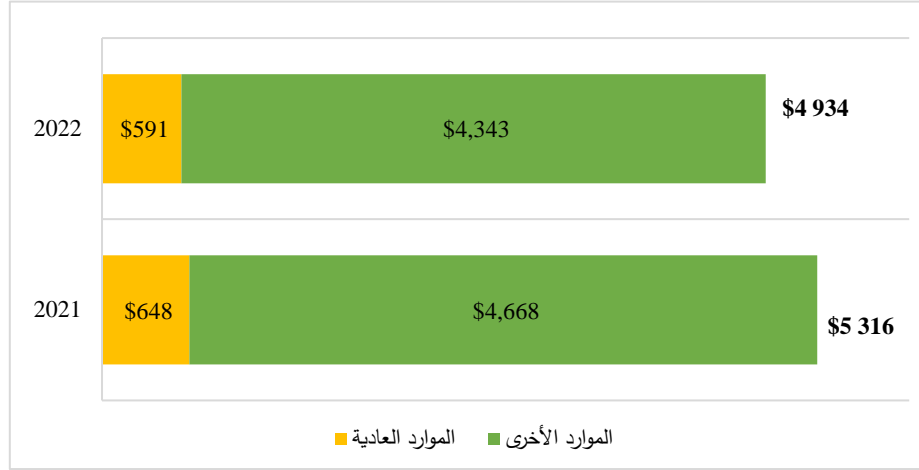
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية للتغير	الزيادة/(النقصان)	2021	2022	الموارد
				الإيرادات
				التبرعات
(7%)	(382)	5 316	4 934	المساهمات السنوية*
-	98	(12)	86	صافي حركة المساهمات المستحقة في المستقبل
(5%)	(284)	5 304	5 020	المجموع الفرعي: التبرعات
(14%)	(4)	25	21	مساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية
-	-	9	9	صافي المساهمات المقدمة من البلدان المساهمة
-	-	9	9	المساهمات المقدمة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
(24%)	(5)	22	17	التبرعات العينية
(21%)	(14)	(65)	(79)	تحويل الأموال والمبالغ المرادوة للجهات المانحة
(6%)	(306)	5 304	4 998	صافي التبرعات
(25%)	(34)	135	101	إيرادات الاستثمار
7%	34	459	493	الإيرادات الأخرى
(5%)	(306)	5 898	5 592	مجموع الإيرادات قبل خصم المحذوفات
(3%)	(9)	(261)	(270)	حذف أثر استرداد تكاليف البرنامج الإنمائي داخليا
(6%)	(315)	5 637	5 322	مجموع الإيرادات بعد خصم المحذوفات

الشكل الرابع

المساهمات السنوية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2021-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



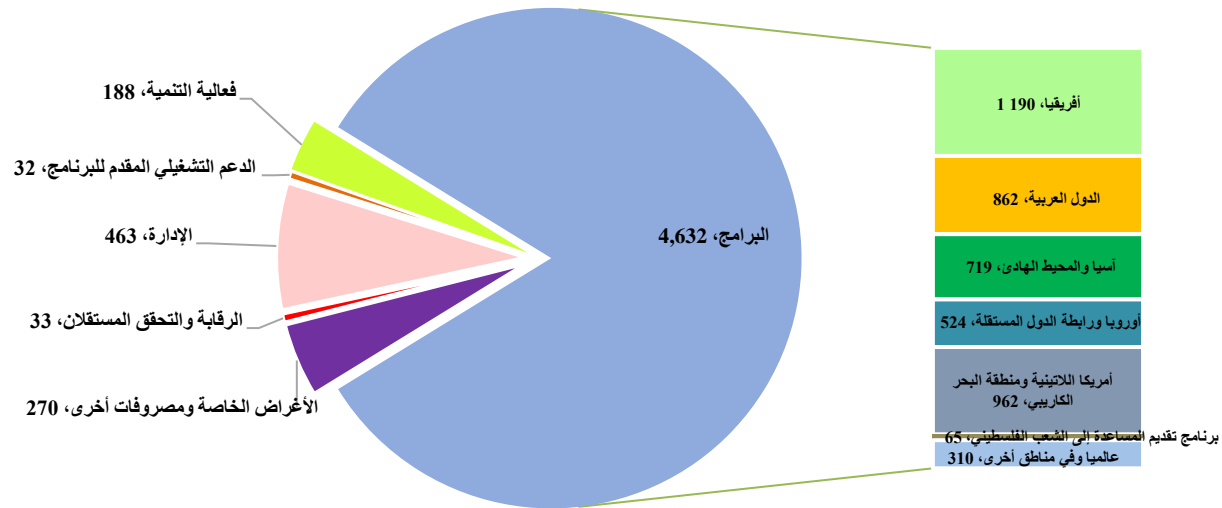
المصروفات

44 - من مجموع مصروفات البرنامج الإنمائي التي بلغت 5,6 بلايين دولار (باستثناء أثر خصم مبلغ 270 مليون دولار المتعلق باسترداد التكاليف الداخلية)، أنفق على الأنشطة البرنامجية مبلغ 4,6 بلايين دولار، أو 82 في المائة. وأنفقت أكبر عشرة مكاتب قطرية ما نسبته 30 في المائة من المصروفات البرنامجية للبرنامج الإنمائي (1,4 بليون دولار من أصل 4,6 بلايين دولار) في الأرجنتين والعراق وزمبابوي وأفغانستان واليمن وكولومبيا ولبنان ونيجيريا ومصر وأوكرانيا. ويبين الشكل الخامس أدناه مجموع المصروفات بتفصيل حسب تصنيف التكاليف والمنطقة.

الشكل الخامس

مجموع المصروفات حسب تصنيف التكاليف والمصروفات البرنامجية حسب كل منطقة من مناطق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لعام 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المركز المالي

45 - بلغ مجموع الأصول المسجلة 14,8 بليون دولار، وهو ما يمثل نقصانا بنسبة 2 في المائة مقارنة بعام 2021. وتتألف أصول البرنامج الإنمائي من استثمارات بقيمة 8,5 بلايين دولار (2021: 9,0 بلايين دولار)، وما قيمته 868 مليون دولار من النقدية ومكافئات النقدية (2021: 964 مليون دولار) وما قيمته 5,0 بلايين دولار من الحسابات المستحقة القبض للمعاملات غير التبادلية (2021: 4,7 بلايين دولار).

46 - وبلغت المساهمات المستحقة القبض 5,0 بلايين دولار، وهي تشمل مبلغ 4,7 بلايين دولار تعهدت الجهات الشريكة بتقديمه للسنوات المقبلة، على النحو المنصوص عليه في الجدول الزمني للتسديد في الاتفاقات الموقعة. وهذا المبلغ مبرمج للإنجاز في السنوات المقبلة، وهو يتألف من مبلغ 369 مليون دولار مستحق القبض في إطار الموارد العادية ومبلغ 4,6 بلايين دولار في إطار الموارد الأخرى.

47 - وبلغ مجموع الخصوم 3,1 بلايين دولار، وهو ما يمثل نقصانا بمقدار 501 مليون دولار، أو ما يعادل نسبة 14 في المائة، مقارنة بعام 2021 (3,6 بلايين دولار). ويعزى هذا التغير بصفة أساسية إلى الأموال المودعة في مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء والتي انخفضت بمقدار 155 مليون دولار؛ والحسابات المستحقة الدفع، التي انخفضت بمقدار 75 مليون دولار؛ واستحقاقات الموظفين، التي انخفضت بمقدار 310 ملايين دولار.

48 - ويحتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 917 مليون دولار من النقدية والاستثمارات لتمويل التزاماته المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (103 في المائة منها ممولة⁽⁴⁾) (2021: 1,0 بليون دولار

(4) الزيادة في التمويل مؤقتة بطبيعتها وتعزى أساسا إلى تقلبات التقييم الاكتواري لخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

و 85 في المائة مموله) و 61 مليون دولار من النقدية والاستثمارات لتمويل التزامات نهاية الخدمة/الإعادة إلى الوطن (61 في المائة منها مموله) (2021: 70 مليون دولار و 65 في المائة مموله).

الفائض المتراكم

49 - حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، زاد الرصيد المتراكم، باستثناء الاحتياطيات، بنسبة 1 في المائة ليلغ 11,4 بليون دولار (2021: 11,3 بليون دولار). ويشمل الفائض المتراكم 5,1 بلايين دولار من الحسابات المستحقة القبض غير النقدية (2021: 4,8 بلايين دولار) و 978 مليون دولار من النقد والاستثمارات لحافظتي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ونهاية الخدمة. ولذلك فإن جزءاً كبيراً من الفوائض المتراكمة غير متاح للاستخدام في تنفيذ البرامج. وبموجب النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا يُسمح للبرنامج الإنمائي بالإففاق إلا عند استلام المبلغ النقدي. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الحالية للالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في المستقبل قد انخفضت في عام 2022 بسبب معدل الخصم المطبق على التقييم الاكتواري للالتزامات. وكان لذلك أثر مالي إيجابي على الفائض المتراكم لا يتوقع أن يتكرر.

50 - وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 9/1999، يعادل المستوى الحصيف من السيولة للموارد العادية نفقات فترة تمتد بين ثلاثة وستة أشهر. وتجاوز البرنامج الإنمائي الحد الأدنى للسيولة في إطار الموارد العادية بمبلغ يكفي لتغطية 5,0 أشهر من متوسط النفقات في عام 2022 (2021: 6,1 أشهر).

51 - ويقدم المرفق الأول استعراضاً وافياً ومفصلاً للحالة المالية للبرنامج الإنمائي في عام 2022.

خامساً - الموارد حسب مصدر التمويل

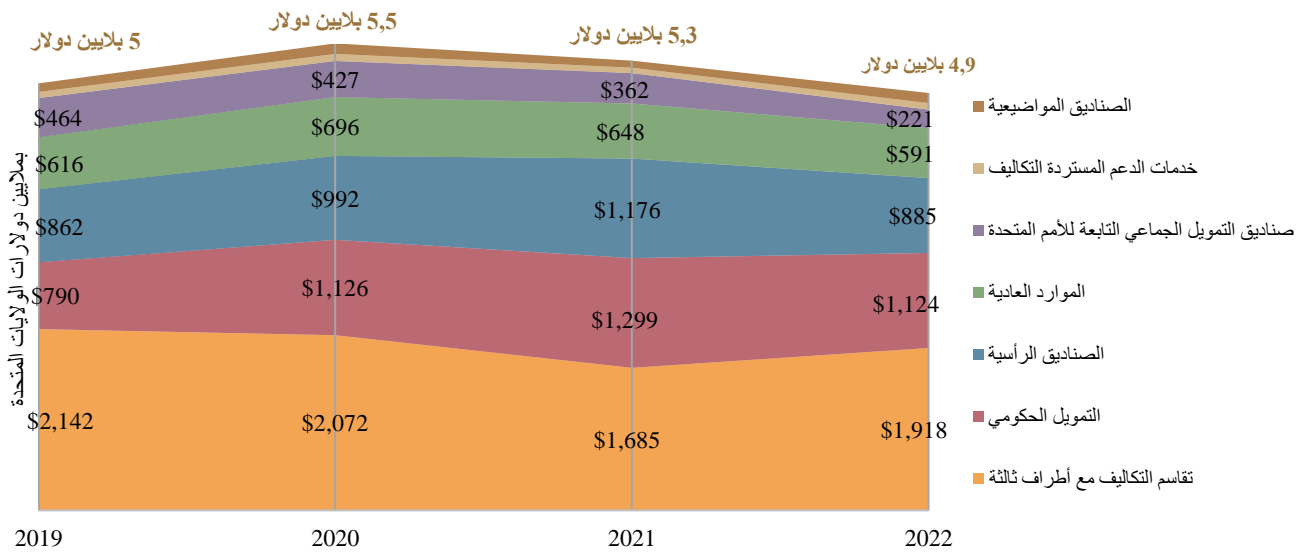
52 - تلقت آفاق التعافي الاقتصادي العالمي من جائحة كوفيد-19 ضربة قاسية بسبب النزاع في أوكرانيا وآثاره غير المباشرة، بما في ذلك ارتفاع مستويات الدين والتضخم وتقلبات الأسواق المالية، مما أدى إلى خفض التوقعات الاقتصادية العالمية.

53 - وما زالت الشكوك تلف حالة التمويل لعام 2023 وما بعده إلى حد كبير. ويتوقع [تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي](#) أن ينخفض النمو العالمي من 3,4 في المائة في عام 2022 إلى 2,8 في المائة في عام 2023. وكان مجموع المساهمات السنوية والمساهمات في الموارد العادية لعام 2022 هو الأدنى من نوعه منذ أربع سنوات، كما هو مبين في الشكل السادس. واستمرار تفضيل الشركاء رصد مبالغ مخصصة لمشاريع محددة، وحالات تخفيض التمويل من الموارد العادية، وتغيير وجهة المعونة وتخصيصها لتلبية الاحتياجات المحلية والاحتياجات الإنسانية، أمور تهدد بخسارة المكاسب الإنمائية وترك أشد الفئات ضعفاً خلف الركب.

الشكل السادس

المساهمات حسب قناة التمويل، للفترة 2019-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



ألف - الموارد العادية

54 - البرنامج الإنمائي مدرك للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلدان نتيجة للأزمات المتعددة، وهو يلاحظ في الوقت نفسه أن التخفيضات الكبيرة وتأخر المساهمات، إضافة إلى تقلب أسعار العملات، أدت إلى انخفاض المساهمات السنوية في الموارد العادية في عام 2022 بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 591 مليون دولار مقارنة بـ 648 مليون دولار في عام 2021، ولم تحقق سوى 82 في المائة من تقديرات المساهمات المقررة. ويأتي هذا الانخفاض بعد انخفاض بنسبة 7 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021.

55 - ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لزيادة المساهمات في الموارد العادية في عام 2022 من حكومات كل من إسبانيا وأستراليا وآيسلندا وإيطاليا والسويد ولكسمبرغ والنرويج والنمسا والولايات المتحدة واليابان.

56 - وساهمت البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمبلغ 26 مليون دولار من الموارد العادية في عام 2022، بما في ذلك مساهمات من حكومات قطر (8 ملايين دولار) والهند (دفعة متأخرة قدرها 4,4 ملايين دولار عن عام 2021 و 4,4 ملايين دولار عن عام 2022)، والصين (3,5 ملايين دولار)، والمملكة العربية السعودية (2 مليون دولار)، وتركيا (1,2 مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، ساهم 70 بلدا من البلدان المستفيدة من البرامج في تمويل تكاليف المكاتب المحلية التابعة للبرنامج الإنمائي التي بلغت 21 مليون دولار في عام 2022. ويشجع البرنامج الإنمائي المزيد من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرامج على المساهمة في الموارد العادية من أجل توسيع قاعدة التمويل، على نحو ما دعا إليه المجلس التنفيذي في القرارين 14/2020 و 18/2022.

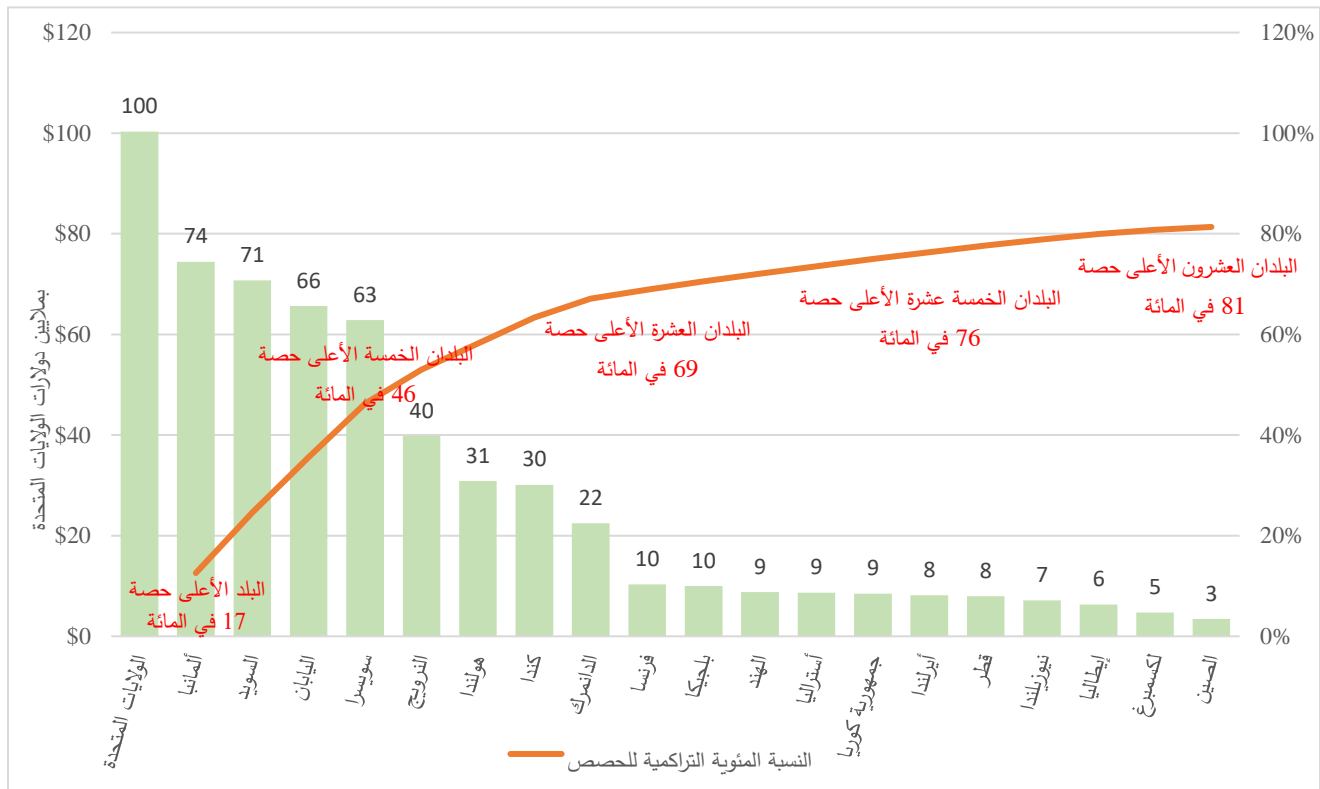
57 - وفي حين يشجع البرنامج الإنمائي الجهات الشريكة على صرف مدفوعاتها في وقت مبكر لتيسير التخطيط الفعال والحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار العملات، ترد معظم المساهمات في الموارد العادية في الربعين الأخيرين من السنة. فحتى نهاية أيار/مايو 2023، تلقى البرنامج الإنمائي 313 مليون دولار من الموارد العادية، أي 42 في المائة من المساهمة المقدرة لعام 2023، وفقا لخطة الموارد المتكاملة.

58 - ولا تزال البلدان العشرة التي تقدم أكبر المساهمات للبرنامج الإنمائي تمثل 98 في المائة من مجموع المساهمات في الموارد العادية، وذلك على النحو المبين في الشكل السابع.

الشكل السابع

البلدان العشرة التي تقدم أكبر المساهمات في الموارد العادية، لعام 2022

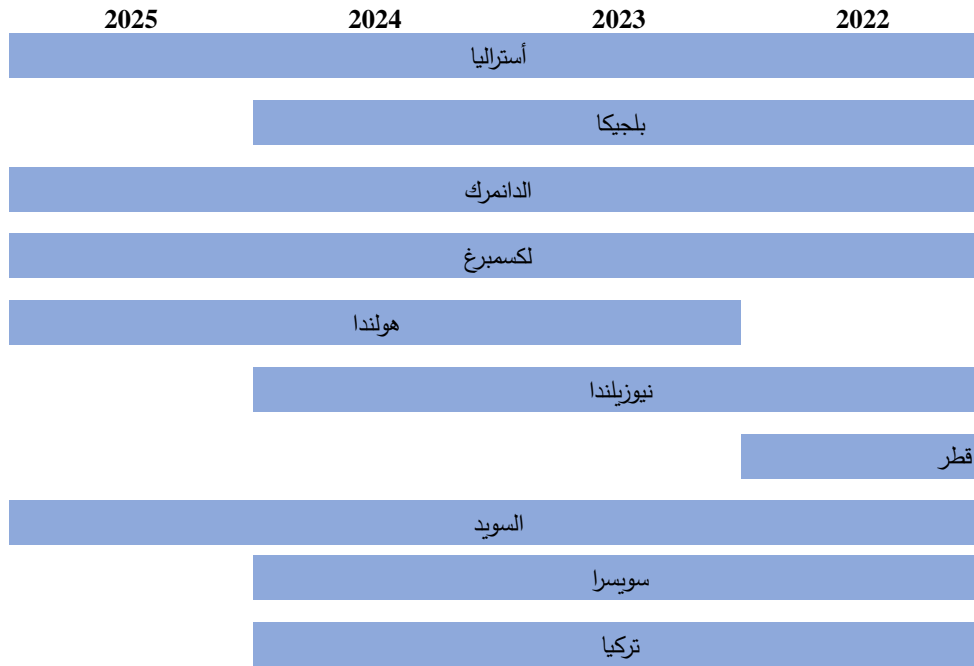
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



59 - في عام 2022 كان لدى تسع دول أعضاء (أستراليا، وبلجيكا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وقطر، ولكسمبرغ، ونيوزيلندا) اتفاقات متعددة السنوات. وشكلت المساهمات المدعومة باتفاقات متعددة السنوات 33 في المائة من مجموع المساهمات في الموارد العادية في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضا من 37 في المائة في عام 2021.

الشكل الثامن

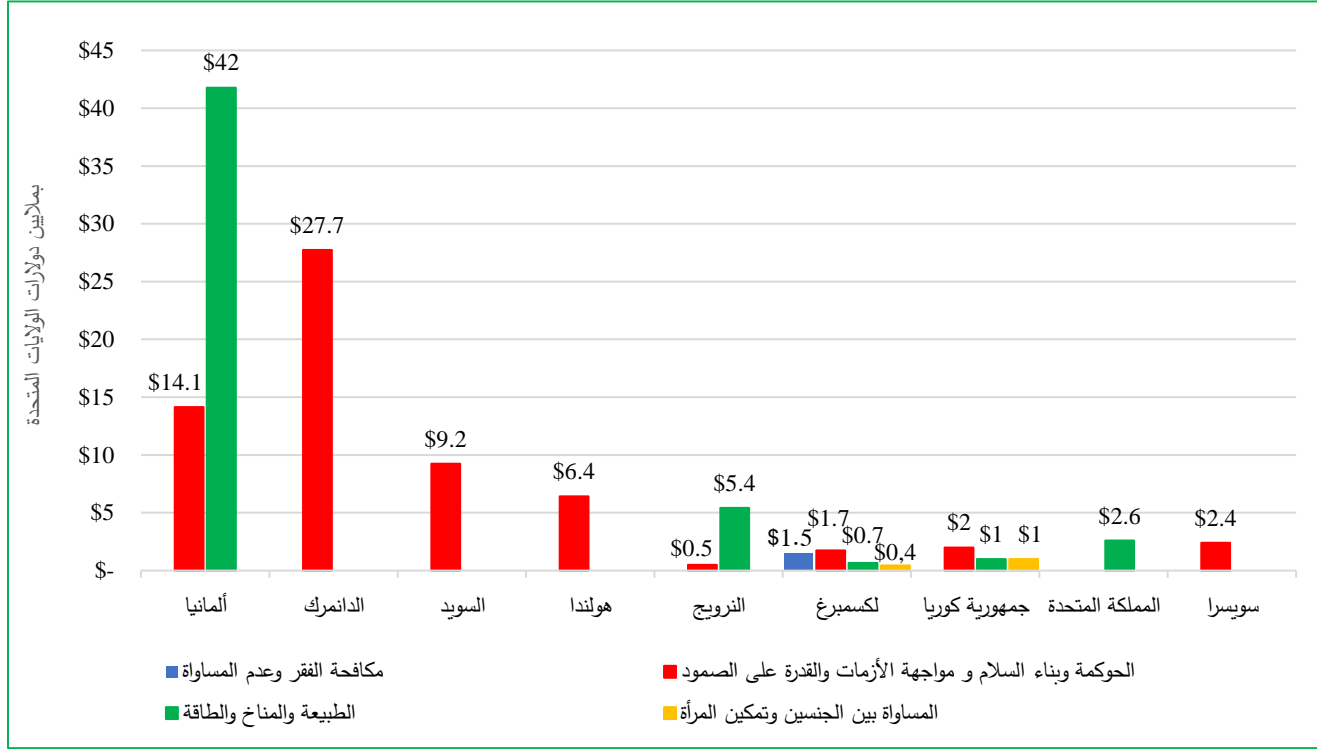
الاتفاقات المتعددة السنوات في عام 2022 والأعوام المقبلة



باء - الصناديق المواضيعية

60 - يشكل التمويل المواضيعي مكملا بالغ الأهمية للموارد العادية. وفي عام 2022، زادت المساهمات في نوافذ التمويل بنسبة 42 في المائة لتصل إلى 119 مليون دولار مقارنة بـ 84 مليون دولار في عام 2021. ويعرب البرنامج الإنمائي عن امتنانه للدعم المتواصل الذي تقدمه لهذه القناة من قنوات التمويل حكومات كل من ألمانيا وجمهورية كوريا والدانمرك والسويد وسويسرا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة.

61 - وفي عام 2022، قدمت نوافذ التمويل 97 مليون دولار في أكثر من 117 بلدا، بما في ذلك 40 بلدا من أقل البلدان نموا. ودعمت نوافذ التمويل توليد الدخل وفرص كسب العيش في 21 بلدا لأكثر من 61 000 فرد، وأكثر من 2 000 مؤسسة تجارية، وإيجاد أكثر من 8 400 فرصة عمل قصيرة الأجل. ودعمت نوافذ التمويل أيضا الحلول الدائمة للمشردين داخليا والمهاجرين والمجتمعات المضيفة في 18 بلدا؛ ودعمت الحصول على الطاقة في 10 بلدان، بما في ذلك من خلال توفير أكثر من 940 حلا من الحلول القائمة على الطاقة الشمسية في سبع من حالات الأزمات؛ وساهمت في تحسين فرص الحصول على المياه في 10 بلدان، 9 منها بيئات أزمات. وأخيرا، ساعدت نوافذ التمويل على بناء أكثر من 1 000 بنية تحتية عامة في 18 بلدا، مما ساعد البرنامج الإنمائي على الاقتراب أكثر من تحقيق "انطلاقات كبرى" على صعيد التنمية.



جيم - صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة

62 - انخفضت المساهمات المقدمة من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات إلى البرنامج الإنمائي بنسبة 34 في المائة لتصل إلى 249 مليون دولار في عام 2022 بعد أن كانت قد بلغت 377 مليون دولار في عام 2021. ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى التغييرات التي طرأت على طرائق التشغيل في أفغانستان وانخفاض مشاركة المنظمات غير الحكومية كوكيل إداري في التنفيذ. ومع ذلك، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المرتبة الثانية بين المنظمات المشاركة التي تتلقى تحويلات من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، وفقاً لما أورده [التقرير السنوي لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء لعام 2022](#).

63 - وأشار التقرير المتعلق بتمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في اتجاه تصاعدي، بيد أن الصناديق الإنسانية استأثرت بالحصة الأكبر منذ الفترة 2010-2020. ولكن في عام 2020، ارتفعت نسبة الصناديق المتصلة بالتنمية إلى 50 في المائة. وفي ظل هذا الاتجاه الإيجابي، إلى جانب زيادة صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتصلة بالمناخ وخبرة البرنامج الإنمائي الطويلة الأمد كجهة مضيئة لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، يأمل البرنامج في عكس مسار الانخفاض في المساهمات الواردة من صناديق التمويل الجماعي.

دال - التمويل الحكومي

64 - لا يزال التمويل الحكومي بالغ الأهمية بالنسبة لجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى دعم الأولويات الوطنية. وهو آلية تمويل طوعية تقوم حكومات البلدان المستفيدة من البرامج من خلالها بانتظام البرنامج الإنمائي على مواردها المحلية، أو القروض التي تمنحها إياها المؤسسات المالية الدولية، للمساعدة في تنفيذ المبادرات الإنمائية في بلدانها.

65 - وفي عام 2022، بلغت المساهمات من التمويل الحكومي 1,1 بليون دولار، بانخفاض قدره 13 في المائة عن 1,3 بليون دولار في عام 2021، وكانت حكومات الأرجنتين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا ومصر ودومينيكا أكبر المساهمين. وقدمت حكومات باكستان واندونيسيا والعراق والمملكة العربية السعودية مساهمات فاقت مساهماتها لعام 2021 بدرجة كبيرة. وتجاوزت المساهمات من التمويل الحكومي تقديرات المساهمات المقررة لعام 2022.

66 - وساهمت البلدان المستفيدة من البرامج في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 52 في المائة من مجموع التمويل الحكومي، تلتها أفريقيا (19 في المائة) ومنطقة الدول العربية (11 في المائة)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (10 في المائة)، وآسيا والمحيط الهادئ (8 في المائة).

67 - وفي إطار اتفاقات تقاسم التكاليف المحلية، انخفضت المساهمات الحكومية الممولة من القروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية إلى 119 مليون دولار في عام 2022 بعد أن كانت 187 مليون دولار في عام 2021، وهو مستوى يعزى إلى زيادة الدعم المقدم لشراء المعدات الطبية استجابة لجائحة كوفيد-19. وتكتسي شراكات البرنامج الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية أهمية حاسمة لدعم البلدان في التعجيل بتحقيق خططها الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

هاء - الصناديق الرأسية

68 - يواصل البرنامج الإنمائي، من خلال شراكته مع الصناديق الرأسية، تصميم وتنفيذ البرامج التي تعالج القضايا المعقدة المتعلقة بالطبيعة والمناخ والطاقة والصحة للحد من الأزمة البيئية العالمية.

69 - وقد تلقى البرنامج الإنمائي في عام 2022 مبلغ 885 مليون دولار من الصناديق الرأسية، بانخفاض بنسبة 24 في المائة عن عام 2021، وكان أهم المساهمين هم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (461 مليون دولار)، ومرفق البيئة العالمية (262 مليون دولار)، والصندوق الأخضر للمناخ (128 مليون دولار). وكانت المساهمات في الصندوق العالمي أقل في عام 2022 نظراً لأن عام 2021 كان عاماً استثنائياً من حيث الموارد، حيث شهد زيادة في الموارد المتاحة للتصدي لكوفيد-19. وفيما يتعلق بمرفق البيئة العالمية، كان عام 2022 عاماً بين دورتين، حيث من العادي أن تكون الموارد المتاحة للبرمجة محدودة. والأمر كذلك بالنسبة للصندوق الأخضر للمناخ، حيث كان عام 2022 فترة للتفاوض على تجديد الاتفاق الإطارى للاعتماد المبرم مع البرنامج الإنمائي الذي وافق عليه مجلس الصندوق الأخضر للمناخ في آذار/مارس 2023. ولا يزال البرنامج الإنمائي أكبر وكالة داعمة للصندوق الأخضر للمناخ من حيث عدد المشاريع المعتمدة وحجم الأموال التي تمت تعيينها. ولا يزال البرنامج الإنمائي، من خلال وعده المناخي والدعم الذي يقدمه بشأن المساهمات المحددة وطنياً، في وضع قوي يمكنه من مواصلة العمل مع الصناديق الرأسية.

واو - تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة

- 70 - لا يزال تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة بمبلغ يصل إلى 1,9 بليون دولار يشكل أكبر حصة من الموارد المخصصة المقدمة للبرنامج الإنمائي، فهو يشكل 39 في المائة من مجموع المساهمات.
- 71 - ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا قويا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث ساهم بمبلغ 363 مليون دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 9 في المائة عن 334 مليون دولار في عام 2021، استفادت منه أساسا برامج في أوكرانيا وألبانيا واليمن.
- 72 - وساهمت المؤسسات المالية الدولية، من خلال تعزيز تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمبلغ 302 مليون دولار في عام 2022، بانخفاض قدره 2 في المائة عن مبلغ 307 ملايين دولار في عام 2021. ويشمل هذا المبلغ 183 مليون دولار من المنح المباشرة، منها مبلغ 96 مليون دولار من مصرف التنمية الألماني، يدخل في إطار مساهمات حكومة ألمانيا للبرنامج الإنمائي؛ و 119 مليون دولار من المساهمات غير المباشرة من خلال التمويل الحكومي لدعم البرنامج الإنمائي في تنفيذ القروض. ولزيادة حشد التمويل من المؤسسات المالية الدولية، يستحدث البرنامج الإنمائي طرقا جديدة للعمل من خلال إقامة شراكات ثلاثية الأطراف لدعم تنفيذ القروض، وحشد التمويل من الصناديق الرأسمالية، ومواصلة اتخاذ مبادرات مشتركة مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات والجهات المانحة التقليدية.

زاي - تحويل التمويل لأغراض أهداف التنمية المستدامة

- 73 - تؤكد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 على توسيع التحالفات مع القطاع الخاص لتشجيع استثمار أكثر من تريليون دولار من التمويل العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 74 - وفي حين أن المساهمات المقدمة من القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية والبحثية لا تشكل سوى 1 في المائة من مجموع المساهمات، حيث بلغت 64 مليون دولار في عام 2022، يتعاون البرنامج الإنمائي من خلال مركز التمويل المستدام التابع له مع أكثر من 40 بلدا في إعادة هيكلة الديون وإصدار السندات المواضيعية، وهو ما أدى إلى توليد أكثر من 11 بليون دولار لأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي بحلول نهاية عام 2022.
- 75 - والدعم التقني الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى 86 بلدا ناميا في إنشاء أطرها التمويلية الوطنية المتكاملة يتيح لهذه البلدان منبرا لتيسير الاستثمارات الخاصة وتسخير قنوات متعددة للموارد الإنمائية لمساندة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سادسا - الاعتبارات الاستراتيجية

استمرار الضغوط الواقعة على تمويل التنمية

- 76 - لا تزال التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، وضغوط التضخم المتزايدة، ومستويات الديون التي لا يمكن تحملها، تشكل ضغوطا تكبل التعافي الاقتصادي العالمي وتمويل التنمية. وفي حين زادت [المساعدة الإنمائية الرسمية](#) بنسبة 13,6 في المائة في عام 2022، لتصل إلى 204 بلايين دولار، تعزى الزيادة

في المقام الأول إلى قفزة في المساعدات المقدمة إلى أوكرانيا وتكاليف اللاجئين الموجودين في البلدان المانحة. وانخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 0,7 في المائة و 7,8 في المائة، على التوالي. ويتأثر تمويل التنمية والنتائج الإنمائية بالتحويلات الكبيرة التي حدثت في الآونة الأخيرة في كيفية تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية، لأغراض منها تغطية تكاليف اللاجئين الموجودين في البلدان المانحة وحالات الطوارئ الإنسانية المتزايدة.

77 - وتكشف التقارير المتعلقة بتمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن اتجاه مثير للقلق يتمثل في تراجع التمويل الجيد. وفي حين أن المنظومة لا تزال أكبر قناة للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف، فهي القناة الوحيدة التي تتلقى تمويلاً في إطار الموارد العادية يقل كثيراً عما تتلقاه في إطار الموارد الأخرى. فقد كان 71 في المائة من التمويل المقدم للمنظومة عام 2020 تمويلاً مخصصاً، مقارنة بنسبة 24 في المائة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و 3 في المائة فقط للاتحاد الأوروبي. ويشكل عدم كفاية مستويات الموارد العادية تحديات كبيرة للمنظومة وقدرتها على دعم البلدان التي تواجه تحديات إنمائية معقدة متعددة وخطر التخلف عن الركب.

العوامل التي تسهم في انخفاض التمويل من الموارد العادية

78 - هناك عدة عوامل تدفع الاستثمار بعيداً عن تمويل الموارد العادية وتديم ممارسات التمويل المخصص. ويتطلب الحفاظ على مستوى عالٍ من التمويل من الموارد العادية مراعاة اعتبارات سياسية هامة من جانب الحكومات. فمن خلال التمويل المخصص، يسهل على صانعي القرار أن يجدوا ما يبررون به للفئات التي يمثلونها إنفاق الأموال العامة على مشروع أو بلد، بما يتماشى مع المصالح العالمية أو السياسية لحكومتهم. وتأمل الوكالات، من خلال جهود الدعوة التي تشرح قيمة وأثر الموارد العادية على برامجها، في تعزيز الحجج الداعمة للموارد العادية لدى صانعي القرارات.

79 - وتؤثر كذلك العوامل الاقتصادية، مثل أداء النمو والحيز المالي واعتبارات الميزانية وتقلبات أسعار العملات، على التمويل من الموارد العادية. فخلال فترة المصاعب الاقتصادية، كثيراً ما تستخدم قيود الميزانية المحلية لتبرير التخفيضات. كما أسهم ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الأخرى في انخفاض حجم الموارد العادية لأن غالبية المساهمات ترد بعملة أخرى.

80 - وتتغير الأولويات السياسية للجهات المانحة بمرور الوقت، وتتحول إلى الأمن الوطني أو المصالح المحلية بدلاً من تمويل النظام المتعدد الأطراف؛ أو إلى تقديم مساعدات ثنائية تذهب مباشرة إلى البلدان المستفيدة.

81 - وتكمل الموارد العادية آليات التمويل الإضافي، مثل صناديق التمويل الجماعي والصناديق المواضيعية؛ غير أن المساهمات الموجهة من خلال هذه الأدوات ينبغي ألا تقدم على حساب الموارد العادية. وعلى الصعيد القطري، حيث يتم الجزء الأعظم من تعبئة الموارد، كثيراً ما يتاح التمويل في صورة موارد مخصصة لمشاريع بعينها، مما يعزز نموذجاً للأعمال التجارية يدعم فرص التمويل هذه. ويرد في المرفق الثالث تحليل مفصل لهذه العوامل.

تبرير الحاجة إلى تمويل التنمية

82 - سيكون لانخفاض المستمر في التمويل من الموارد العادية آثار هائلة على قدرة المنظومة على الاضطلاع بعملها بفعالية وتنسيق تدابير التصدي للأزمات المتعددة على الصعيد العالمي. وتقوض التحولات في المساعدة الإنمائية الرسمية من التعاون المتعدد الأطراف إلى التعاون الثنائي، ومن التنمية إلى الأنشطة الإنسانية، قدرة منظومة الأمم المتحدة على اتباع نهج استراتيجي والتخلي بالفعالية في التصدي للتحديات العالمية المترابدة، وتحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، والتمسك بالمعايير الدولية والاضطلاع بولايتها.

83 - وسيكون لانخفاض التمويل المرن للمنظومة آثار متعاقبة من حيث انخفاض الأثر الإنمائي والمرونة التشغيلية، وزيادة المنافسة على التمويل، ومحدودية فرص تعبئة الموارد. وبدون تمويل مرن كاف، لن تتوفر للمنظومة الوسائل اللازمة لتصميم وتجريب برامج مبتكرة يمكن توسيع نطاقها لاجتذاب موارد إضافية. وتحتاج المنظومة إلى تمويل جيد لمساعدة البلدان النامية على حشد موارد إضافية باستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية، ومواءمة رأس المال العام والخاص مع أهداف التنمية المستدامة.

84 - ومع تصاعد النزاع الجيوسياسي والأزمات المتعددة، لا غنى عن دور لمحفل عالمي وشامل للجميع وواسع النطاق ومتعدد الأطراف - هو منظومة الأمم المتحدة. وبدون مستويات كافية من التمويل من الموارد العادية، لا يمكن أن تكون المنظومة حاضرة في الميدان قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها، لخدمة المجتمع الدولي في توجيه الموارد للمجالات الأكثر احتياجاً إليها، كما يتضح من الدعم الذي قدمته المنظومة مؤخراً إلى أوكرانيا والسودان.

85 - وبينما تدعو المنظومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمة التي تواجه التمويل من الموارد العادية، من المهم أن تواصل تنفيذ التزامات اتفاق التمويل وأن تبرهن على تحقيق الفعالية والخضوع للمساءلة والتنسيق والحد من التداخلات. وسيطلب عكس مسار الانخفاض في التمويل من الموارد العادية التزاماً سياسياً وتضامناً في الجهود من جانب المنظومة، بالعمل مع الدول الأعضاء، لنشر قيمة تعددية الأطراف، وإبراز الأثر الإنمائي لمساهمات الدول الأعضاء، وبناء القدرات، وتحسين الأداء، واستكشاف أشكال جديدة ومبتكرة للتمويل. وتؤكد القرارات المنبثقة عن الحوارات المنظمة السابقة بشأن التمويل من جديد أهمية توفير ما يكفي من الموارد العادية التي يمكن التنبؤ بها حتى تتمكن الوكالات من تنفيذ خططها الاستراتيجية.

سابعا - استخدام أصول منظومة الأمم المتحدة

86 - يقدم الفرع التالي تفاصيل عن عمل البرنامج الإنمائي مع منظومة الأمم المتحدة ككل على النحو الذي تدعمه السياسة التشغيلية للبرنامج الإنمائي والبنية التحتية للنظم على الصعيد القطري والإقليمي والعالمية. وترد في المرفق الأول تفاصيل الأنشطة المالية الداعمة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الخدمات المشتركة وحسابات مقاصة الخدمات.

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

87 - في عام 2022، بلغت القيمة المالية لأنشطة متطوعي الأمم المتحدة ما مجموعه 287,6 مليون دولار، بزيادة قدرها 17,6 مليون دولار، أو 7 في المائة، عن 270 مليون دولار في عام 2021، مما يعكس أساساً زيادة في تعبئة المتطوعين من قبل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

- 88 - وبفضل تركيز برنامج متطوعي الأمم المتحدة على الكفاءة التشغيلية وتكييف خدمات متطوعي الأمم المتحدة مع سياقات محددة للشركاء والبلدان، تمكن من إبقاء معدل استرداد التكاليف المتكرر عند نسبة 13 في المائة. وتمشيا مع هدف الإطار الاستراتيجي المتمثل في تحقيق نتائج تشغيلية محسنة، سيواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة التركيز على تبسيط خدماته وإجراءاته، بهدف تحسين تجارب المتطوعين والكيانات الشريكة، مع تحقيق مزيد من المكاسب في الكفاءة بحلول نهاية عام 2025.
- 89 - وقد ساهمت الدول الأعضاء في عام 2022 بموارد عادية بلغت 8,8 ملايين دولار في برنامج متطوعي الأمم المتحدة من خلال البرنامج الإنمائي.
- 90 - ويواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة الاعتماد على صندوق التبرعات الخاص لتمويل البحوث وتشجيع العمل التطوعي، ومواجهة الطوارئ والأزمات، وإيجاد الحلول المبتكرة. ففي عام 2022، بلغ مجموع التبرعات للصندوق 5,2 ملايين دولار، وردت من 10 مانحين هم ألمانيا وأيرلندا وتايلند وتشيكيا والسويد وسويسرا والصين وفرنسا وكازاخستان والهند، وكذلك من التبرعات الفردية عن طريق المنصة الرقمية للتبرع.
- 91 - وبلغت المساهمات المقدمة لبرنامج التمويل الكامل لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة 18,7 مليون دولار في عام 2022، بانخفاض قدره 26 في المائة عن عام 2021. ويعزى ذلك أساسا إلى المساهمات المتعددة السنوات التي وردت من عدة شركاء في عام 2021، والتغيرات في أولويات بعض شركاء التمويل، والخسائر الناجمة عن فوارق أسعار الصرف بين اليورو ودولار الولايات المتحدة.

مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

- 92 - نفذ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إطاره الاستراتيجي من خلال تخصيص مبلغ 2,3 مليون دولار (2021: 2,3 مليون دولار) من الميزانية المؤسسية للبرنامج الإنمائي و 3,6 ملايين دولار (2021: 3,4 ملايين دولار) من الموارد العادية.
- 93 - وتلقى المكتب مبلغ 19,1 مليون دولار من المساهمات من خلال صناديقه الاستثنائية: 15,0 مليون دولار من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة؛ و 3,1 ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و 1,0 مليون دولار من مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛ و 160 000 دولار من صندوق بيريز - غيريرو الاستثنائي من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- 94 - وفي عام 2022، حقق المكتب 152 في المائة (19,1 مليون دولار) من هدفه في تعبئة الموارد الأخرى (12,5 مليون دولار). وتجاوز تنفيذ موارد الصندوق الاستثنائي فيما بين بلدان الجنوب 17,7 مليون دولار، ليصل إجمالي ما أنجزه المكتب إلى 23,3 مليون دولار.

مهمة الوكيل الإداري التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- 95 - يقدم البرنامج الإنمائي الدعم للبرمجة المشتركة من خلال دوره في تصميم الصناديق، وإدارة البرامج المشتركة والصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى دوره في تنفيذ البرامج باعتباره منظمة مشاركة في الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء والبرامج المشتركة. ففي عام 2022، ارتفعت القيمة الصافية للأموال المحولة إلى جميع المنظمات المشاركة من قبل مكتب

الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء إلى 1,7 بليون دولار (2021: 1,4 بليون دولار)، لتسجل بذلك أعلى حجم لتقديم الخدمات الإدارية إلى منظومة الأمم المتحدة منذ إنشاء المكتب.

96 - وانخفضت المساهمات الجديدة الواردة للصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء والبرامج المشتركة إلى 1,5 بليون دولار (2021: 1,8 بليون دولار). غير أن صناديق التمويل الجماعي الخاصة المتصلة بالمناخ والجيل الجديد من صناديق التمويل الجماعي على الصعيد القطري التي تدعم تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب غالبية الصناديق الإنسانية القطرية، شهدت زيادة في المساهمات.

الدعم المقدم إلى مؤسسات الأمم المتحدة

97 - واصل البرنامج الإنمائي في عام 2022 تقديم خدمات الدعم التشغيلي لشركائه في منظومة الأمم المتحدة. وصرف البرنامج من خلال نظامه لكشوف المرتبات مبلغ 1,9 بليون دولار بـ 114 عملة، صرف أكثر من نصفه (53 في المائة) بالنيابة عن منظمات شريكة. وقدم البرنامج الدعم في صورة معاملات مالية بقيمة 3,1 بلايين دولار تخصص نحو 118 كيانا تابعا للأمم المتحدة ووكالات أخرى في أكثر من 170 بلدا (2021: 2,8 بليون دولار). وشمل ذلك 46,2 مليون دولار من المصروفات المتصلة بالخدمات المقدمة إلى نظام المنسقين المقيمين (2021: 57,9 مليون دولار).

98 - ووفر البرنامج الإنمائي أيضاً في عام 2022 أماكن مشتركة لوكالات أخرى في ما لا يقل عن 126 بلداً، حيث أتاحت لها فرصة الاستفادة من الخدمات المشتركة، بما في ذلك إدارة المسائل المتعلقة بالسفر.

التكاليف الأمنية التي حددتها الأمم المتحدة

99 - في عام 2022، أنفق البرنامج الإنمائي مبلغ 29,2 مليون دولار (2021: 28,4 مليون دولار) في إطار التكاليف الأمنية، ومن ذلك مبلغ قدره 18,7 مليون دولار (2021: 18,7 مليون دولار) يرتبط بحصة البرنامج الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة للتنسيق الأمني الميداني؛ ومبلغ قدره 10,5 ملايين دولار (2021: 9,7 ملايين دولار) يرتبط بالخدمات الاستشارية الأمنية والاستثمارات الأمنية لضمان الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل.

ثامنا - خاتمة

100 - يعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديره لجميع الجهات الشريكة الممولة التي عهدت بمواردها للبرنامج في بيئة تمويل محفوفة بالصعاب، على نحو أتاح له الوفاء بالتزاماته. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي يقدر جميع أشكال التمويل، تظل الموارد العادية أكثر الموارد أهمية للاستجابة بمرونة في حالات الأزمات وتحقيق النتائج على أرض الواقع.

101 - وبما أن الانتعاش العالمي لا يزال غير مؤكد إلى حد كبير، يدعو البرنامج الإنمائي شركاءه إلى القيام بما يلي: إعطاء الأولوية للموارد العادية والامتناع عن خفض مساهماتهم فيها؛ وتجنب إعادة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية وتوجيهها إلى وجهات أخرى غير القنوات المتعددة الأطراف والتنمية الدولية؛ والالتزام باتفاقات التمويل المتعددة السنوات؛ ودعم التحول نحو استخدام حافظات المشاريع للتقليل من الحلول القائمة على المعالجة المشاريعية؛ وسداد مدفوعات مبكرة وفي الوقت المناسب لتمكين البرنامج الإنمائي من مواصلة الاستجابة السريعة لمطالب البلدان وتوفير حلول إنمائية متكاملة لتنفيذ خطة عام 2030.

102 - ومن شأن تخفيض الموارد العادية أن يؤثر سلباً على قدرة البرنامج الإنمائي على القيام بما يلي: إحرار نواتج خطته الاستراتيجية؛ والعمل في سياقات مكافحة الفقر وبيئات الأزمات؛ ومواءمة الموارد مع الأولويات الناشئة؛ وإتاحة استجابات متكاملة؛ والتقليل إلى أدنى حد من اختلال التوازن بين المجالات البرنامجية؛ والحفاظ على معايير ضمان الجودة والشفافية؛ ودعم الرقابة المستقلة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

103 - وسيواصل البرنامج الإنمائي التحاور مع المجلس التنفيذي، من خلال الحوار المنظم بشأن التمويل للحفاظ على مستوى صحي من الموارد العادية، ومناقشة التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات المتبادلة في إطار اتفاق التمويل، ومواصلة صوغ النهج المتبع في الحوارات المنظمة المقبلة بشأن التمويل مع الوكالات الشقيقة، وذلك في إطار دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح المنظومة.